الأنباء
السبت 25 أغسطس 2012

سعر الخصم سيظل منخفضاً لتحفيز الاقتصاد

«بيتك»: البحرين تمضي قدماً لاستعادة الثقة في اقتصادها

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حول التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين خلال 2012، أن المملكة تمضي قدما نحو استعادة الثقة في اقتصادها مع تراجع حدة التوترات السياسية وتبني خطة طموحة للتنمية خلال العامين المقبلين، متوقعا أن يشهد الاقتصاد البحريني انتعاشا مدعوما بارتفاع أسعار النفط، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 3,5٪ خلال العام الحالي.. وفيما يلي التفاصيل:

زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البحرين بنسبة 3,2٪ على أساس سنوي في الربع الأخير من 2011 مرتفعا من النسبة المعدلة بالزيادة عند 2,9٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من 2011 مدفوعا بالانتعاش القوي في قطاع النفط والغاز وفقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للمعلومات في مملكة البحرين.

من جهة أخرى، أكدت الحكومة البحرينية أهمية توسيع وتطوير شركة نفط البحرين (بابكو) بمبلغ يتراوح بين 8 و10 مليارات دولار في ظل جهود البحرين الحثيثة لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط.

وإننا نحتفظ بتوقعاتنا بشأن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البحرين بنسبة 3,5٪ على أساس سنوي في 2012، مقارنة بنسبة 2,2٪ على أساس سنوي في 2011 حيث ستتركز السياسات الاقتصادية في السنوات المقبلة على استعادة الثقة في الاقتصاد البحريني.

تطورات القطاع غير النفطي

أزاحت حكومة البحرين يوم 12 يونيو 2012 الستار عن خطة طموحة جديدة للتنمية لمدة عامين، وتتضمن استثمارات واسعة في مجالات الإسكان والتعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. ولم يتم نشر التفاصيل الكاملة لخطة العامين بعد، ومع ذلك، يعتقد أنه يمكن أن يتم تمويل المشاريع التي تشملها الخطة في إطار مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي إلى البحرين، وقد تعهدت دول مجلس التعاون الخليجي في وقت سابق بمنح البحرين 10 مليارات دولار أميركي على مدى عشر سنوات لتعويض التكاليف التي تحملتها في الاضطرابات والمساعدة في تمويل مشاريع البنية التحتية والإسكان، وتشمل هذه المشاريع إقامة 5,000 مسكن جديد سنويا (يوجد حاليا 50,000 أسرة تقريبا تنتظر الإسكان الاجتماعي) وكذلك إنشاء مصنعين جديدين لإنتاج اليوريا والأمونيا، بتكلفة 1,5 مليار دولار، كجزء من شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وهو مشروع مشترك قائم بين دول مجلس التعاون الخليجي.

التضخم

تراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلك في البحرين ليصل إلى 4,2٪ على أساس سنوي في أبريل 2012 من 4,7٪ على أساس سنوي في مارس 2012 ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراجع أسعار المواد الغذائية والمشروبات.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التضخم فوق 4٪ لشهرين متتاليين، فإننا نرى أن معدلات التضخم الحالية في البحرين لا تدعو للقلق حيث إن هذه الزيادة تعزى فقط إلى تأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة، وانخفض المؤشر العام لأسعار المستهلك إلى 0,1-٪ على أساس شهري في أبريل عام 2012.

علاوة على ذلك، فإننا نستمر في توقعاتنا أن يظل معدل التضخم في البحرين تحت السيطرة، بمتوسط يتراوح بين 2٪ و3٪ على أساس سنوي في 2012 (متوسط منذ بداية العام حتى الآن: 2,3٪) وذلك بـ2,5٪ إلى 3٪ على أساس سنوي في النصف الأول من 2012 و2٪ إلى 2,5٪ على أساس سنوي في النصف الثاني من 2012، وسيواصل قطاع الإسكان والمرافق ممارسة الضغوط على التضخم الكلي، ويرجع هذا بصورة أساسية إلى أنظمة الدعم المختلفة التي تقوم بها الحكومة البحرينية.

السياسة النقدية

يتطلب من مصرف البحرين المركزي الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي وسعر الفائدة على الودائع لمدة أسبوع، بشكل يتماشى تقريبا مع أسعار الفائدة الأميركية.

وكنتيجة لذلك، ونظرا للمخاوف بشأن حدوث تباطؤ في الإقراض المصرفي المحلي، فمن المرجح أن يظل معدل الفائدة منخفضا حتى يقوم مجلس الاحتياطي الاتحادي برفع أسعار الفائدة لديه، والذي نتوقع حدوثه في عام 2014.

وقد حاول المصرف المركزي الحفاظ على معدلات الفائدة منخفضة في عام 2011 للمساعدة في تحفيز الاقتصاد وتعهد بتوفير السيولة لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، وعلاوة على ذلك، فإن استمرار انخفاض التضخم في البحرين يعني أنه من غير المرجح أن يبدأ في رفع أسعار الفائدة قبل الولايات المتحدة.

السياسة المالية

من المتوقع أن يشهد اقتصاد البحرين انتعاشا مدعوما بقوة أسعار النفط الخام، وهناك حاجة ملحة إلى القيام بإصلاحات مالية، مع التركيز على زيادة إيرادات البلاد من العائدات غير النفطية وخفض الدعم لمواجهة التحديات المتزايدة.

وقد أدى الاقتراض الحكومي المتزايد خلال السنوات القليلة الماضية إلى زيادة مستويات الدين، وأظهر الحاجة إلى إعادة التوازن إلى الحسابات المالية من أجل ضمان وجود حيز مالي كاف للاستجابة للصدمات الخارجية في المستقبل.

مخاطر الهبوط

في ظل تبدد خطر التوتر السياسي في البحرين بصورة بطيئة، تتعلق مخاطر الهبوط التي تحيط بالنمو في الوقت الراهن بشكل كبير بالرياح المعاكسة التي تأتي من الخارج، وسيكون للتقلبات المستمرة وحالة عدم التأكد التي تحيط بالاقتصاد العالمي، وخاصة أزمة منطقة اليورو، تأثيرات على الطلب على النفط، والتي ستكون عواقبها غير مبشرة بالنسبة لأي من البلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك البحرين.

ويعتمد التأثير الكبير المحتمل لتباطؤ الاقتصاد الأوروبي بدرجة كبيرة على طبيعة وحجم ومدة الانكماش المالي والاقتصادي، ومن هنا تتضح القناة الرئيسية وهي أن انخفاض الطلب من منطقة اليورو قد يؤثر على حركة التجارة الخارجية في البحرين.

معدل التضخم وصل إلى 4,2٪ لكنه مازال تحت السيطرة

الاقتصاد سيشهد انتعاشاً مدعوماً بأسعار النفط وتراجع حدة التوتر السياسي

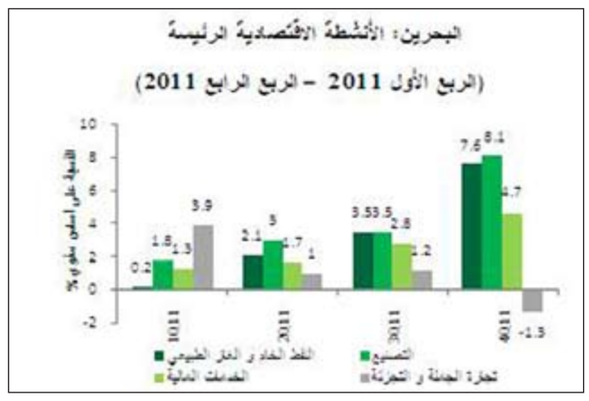

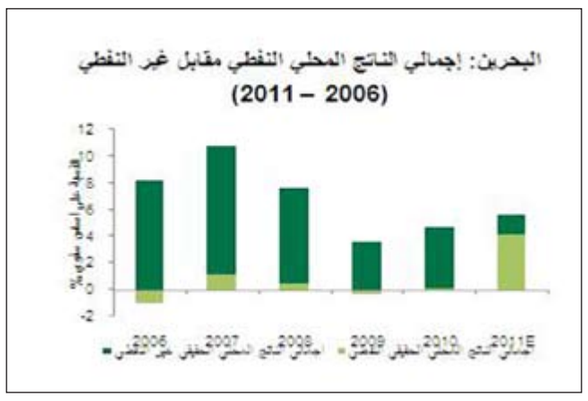

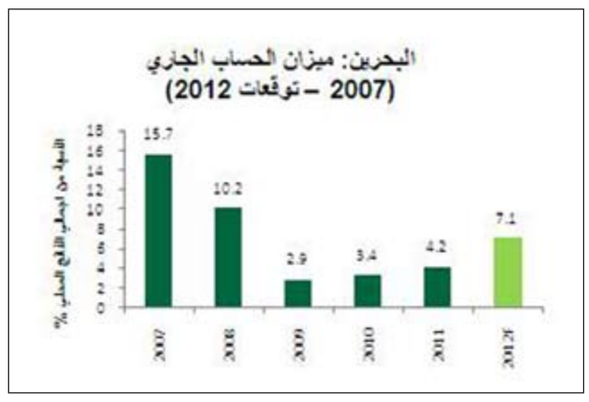

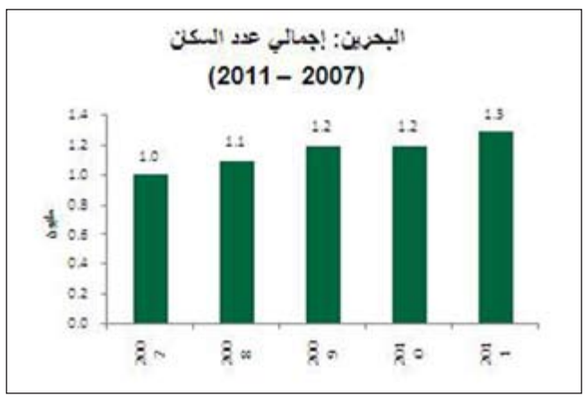

تتويجاً لنشاطاته الإنسانية والخيرية المتنوعة

«الوطني» يحتفل باليوم العالمي للعمل الإنساني

نشاطات البنك الوطني الاجتماعية والخيرية

عبدالمحسن الرشيد

احتفل بنك الكويت الوطني باليوم العالمي للعمل الانساني تتويجا للنشاطات الانسانية المختلفة والمبادرات المتنوعة التي تقوم بها اسرة البنك لخدمة المجتمع والتي شملت زيارات الى مستشفى الوطني للاطفال وتوزيع المياه ووجبات الطعام في المناطق ذات الكثافة السكانية، وذلك تكريسا للنهج الانساني الذي ينتهجه البنك والمسؤولية الاجتماعية التي يأخذها على عاتقه وتأكيدا على دوره كأحد اكبر المساهمين في تنمية المجتمع ودعم المبادرات والاعمال المجتمعية والانسانية والخيرية.

وقال مدير ادارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني عبدالمحسن الرشيد ان البنك الوطني كرس نفسه احد اكبر المبادرين في العمل الانساني، وهو يحرص على ان يضيف الى سجله سنويا عشرات المبادرات الخيرية والاجتماعية لتغطية احتياجات المجتمع وتقديم يد العون والمساعدة اينما اقتضت الحاجة، ونظم البنك زيارات ميدانية مختلفة ومتنوعة حيث قام فريق من المتطوعين من موظفي البنك بتوزيع المياه ووجبات الطعام على العمال في المناطق التي تشهد اكتظاظا سكانيا، كما تزامن احتفال البنك بهذه المناسبة مع حلول شهر رمضان المبارك فقام بتعزيز نشاطاته الانسانية لتتلاقى مع مسؤوليته الانسانية من جهة ومع ما يتطلبه الشهر الفضيل من فعل الخير حيث قدم اكثر من 100 الف وجبة افطار وزار عشرات المراكز والمؤسسات الاهلية والرسمية كجزء من مبادراته خلال الشهر الكريم.

وأضاف انه على مدى عقود نجح البنك الوطني في تأسيس مفهوم مختلف للمسؤولية الاجتماعية التي تنتهجها الشركات والمؤسسات في الكويت من خلال اخذ زمام المبادرة في اعمال خيرية وانسانية كبرى، الى جانب اهتمامه بالجانب الانساني المحلي وخاصة الاطفال من خلال تقديمه خدمات وتبرعات مستمرة في مستشفى البنك الوطني للاطفال المصابين بالسرطان الذي يتجه اليوم للتحول لمركز اقليمي رائد في علاج سرطان الاطفال تحت اشراف فريق طبي بريطاني من مستشفى غريت ارموند ستريت البريطاني يستضيفه البنك الوطني. يضاف الى ذلك دعمه للمسيرة التعليمية والتربوية في الكويت ماديا ومعنويا من خلال اتاحة عدد من الفرص التدريبية للكوادر الوطنية الشابة.

وقد عزز البنك الوطني خلال السنوات الماضية جهوده ومساهماته الانسانية والاجتماعية، مشاركا على نحو فاعل في العديد من الفعاليات الاجتماعية المهمة التي شملت المبادرات التعليمية والتوظيف والتدريب ودعم الكوادر الوطنية، والمبادرات والبرامج الصحية، وبرامج الرعاية والدعم الاجتماعي، والمبادرات الرياضية والانشطة والمبادرات البيئية.

«الخليج» يعلن الفائزين في حساب الدانة

أجرى بنك الخليج في 22 اغسطس 2012 السحب الاسبوعي الثالث والثلاثين لحساب الدانة 2012 معلنا بذلك عن اسماء 10 فائزين يحصل كل منهم على جائزة قدرها 1000 دينار، والفائزون الـ 10 هم: سارة حسين العلي، عماد علي محمد علي، مرسي سعد الدين ابوبكر، ناصر فهد ناصر الصولة، فهد عبدالعزيز فرحان، عهود راشد محمد الناشي، جعفر محمد جلداوي، علي حسن خليل، هشام سيد مصطفى الموسوي واسماعيل احمد عبدالله القبندي.

ويشجع بنك الخليج الجميع على فتح حساب الدانة وزيادة الايداعات ممن لديهم حساب الدانة، لتزداد فرصهم ويحالفهم الحظ في ربح السحب الاسبوعي الذي يمنح 10 فائزين جائزة وقدرها 1000 دينار لكل منهم. هذا ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج انه بالاضافة الى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء ايضا على توفير المال. فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز. كما يمنح حساب الدانة ايضا العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للايداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية ايداع النقود في اي وقت يناسبهم، اضافة الى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

للمشاركة في سحوبات الدانة، يمكن للعملاء زيارة فروع بنك الخليج البالغ عددها 56 فرعا.

مشتريات المصريين تقود البورصة للصعود وتربح نحو 4,6 مليارات جنيه في أسبوع

القاهرة ـ أ.ش.أ: واصلت البورصة المصرية ارتفاعها للاسبوع الثاني على التوالي ليحقق مؤشرها الرئيسي «ايجي اكس 30» اعلى معدلاته منذ اكثر من 5 اشهر مدعوما بعمليات شراء واسعة من قبل المستثمرين المصريين والذين استحوذوا على نحو 80٪ من تعاملات السوق خلال الاسبوع.

وقال وسطاء بالسوق ان التداولات شهدت عودة التفاؤل للمستثمرين على خلفية الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لاحداث تعاف اقتصادي حقيقي وهو ما ظهر جديا في عودة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4,8 مليارات دولار والمساعدات الاقتصادية من بعض الدول العربية وهو ما سيكون له انعكاسات اقتصادية ايجابية ملحوظة.

وربح رأس المال السوقي للاسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة خلال الاسبوع نحو 4,6 مليارات جنيه ليصل الى 361,2 مليون جنيه مقابل 356,6 مليون جنيه خلال تعاملات الاسبوع الماضي ليرتفع بما نسبته 1٪.

في نمو متزايد وتستهدف أسواقاً جديدة في دول غير إسلامية

تجارة «الحلال» تنتظر استثمارات بنحو 2,9 تريليون دولار خلال 8 أعوام

تشير بيانات وتقارير اقتصادية الى ان تجارة المنتجات الحلال ستواصل نموها بمعدلات لا تقل عن 4,8٪ سنويا، لتصل الى نحو 4,6 تريليونات دولار في العام 2020، ما يعني ان فرصا استثمارية بنحو 2,9 تريليون دولار تنتظر الدخول في مجال المنتجات الحلال خلال الاعوام الثمانية المقبلة.

ومن منطلق دراسة لرئيس مؤسسة التحالف الدولي لتكامل الحلال في ماليزيا دارهيم دالي هاشم صدرت في عام 2011، حصلت وكالة الانباء على النسخة الانجليزية منها، كشف ان 1,628 مليار مسلم على مستوى العالم استفادوا من تجارة الحلال في عام 2008، وبلغ حجم هذه التجارة في هذا العام نحو 635,8 مليار دولار.

ووفقا لاحصائية قامت بها المنظمة الوطنية لتجارة التجزئة في الولايات المتحدة، فان تجارة الاغذية الحلال تتجاوز قيمتها نهاية العام الحالي 2012 الى 3,5 تريليونات دولار.

وحسب تقارير منظمة الاتحاد العالمي للاغذية الحلال وشركة صناعة الحلال (HDC) الماليزية، فان حجم تجارة منتجات الحلال وصل الى 2,1 تريليون دولار في عام 2011.

وتوقعت التقارير ان تواصل تجارة المنتجات الحلال نموها بمعدلات لا تقل عن 4,8٪ سنويا، لتصل الى نحو 4,6 تريليونات دولار في العام 2020، ما يوضح ان فرصا استثمارية بنحو 2,9 تريليون دولار تنتظر الدخول في مجال المنتجات الحلال خلال الاعوام الثمانية المقبلة.

ويقول رئيس مؤسسة التحالف الدولي لتكامل الحلال بماليزيا ان حجم تجارة الحلال في آسيا وصل في عام 2008 الى 441,5 مليار دولار، وفي افريقيا 115,6 مليار دولار، وفي اوروبا 64,3 مليار دولار، و12,5 مليار دولار في اميركا الشمالية، و1,2 مليار في اميركا الجنوبية، و750 مليون دولار في دول اخرى.

ورغم تواتر الاحصائيات التي ترصد حجم تجارة الحلال العالمية الا ان حقيقة واحدة تؤكدها تقارير جهات معنية بتجارة الحلال حول العالم، وهي ان هذه التجارة في نمو متزايد وتستهدف اسواقا جديدة في دول غير اسلامية، خاصة الاوروبية لوجود جاليات اسلامية فيها بأعداد كبيرة، تعطي فرصا اكبر للدول الاسلامية ان تكون هي المنشأ الرئيسي لهذه المنتجات باعتبار انها الاقدر على تطبيق معايير وشروط المنتج الحلال.

ووفق بيانات الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية، حصلت وكالة الانباء على نسخة منها، فان الدول الآسيوية تستهلك من تجارة الحلال العالمية نحو 63,3٪، والدول الافريقية نحو 23,8٪، وتستهلك الدول الاوروبية نحو 10,2٪ من هذه التجارة، وتستهلك الدول الاميركية نحو 2,5٪ من تجارة الحلال في العالم.

وتؤكد هذه الارقام ان الدول الاسلامية مازالت هي المستهلك الاول لمنتجات الحلال، في حين تعتبر اسواق اوروبا وأميركا اسواقا ناشئة من المتوقع ان تستوعب حجم تجارة حلال اكبر خلال السنوات المقبلة حال اهتمام الدول الاسلامية بانتاج منتجات الحلال وغزو الاسواق الاوروبية والاميركية بها. وأظهرت بيانات الغرفة الاسلامية السعودية ان اكبر الدول الموردة للحوم الحمراء الحلال لدول مجلس التعاون الخليجي هي البرازيل وتورد نحو 54٪، والهند تورد نحو 11٪، واستراليا 9٪، ونيوزيلندا 4٪.

وأشارت الدراسة الى ان اكبر الدول الموردة للدواجن الحلال لدول مجلس التعاون الخليجي هي دول غير اسلامية ايضا، وتورد البرازيل نحو 69٪ من الدواجن لدول الخليج، وتورد دول الاتحاد الاوروبي 27٪، والولايات المتحدة الاميركية 4٪.

وأوضحت البيانات ان زيادة حجم تجارة الحلال في العالم مع استمرار الفوضى في هذه الاسواق دفعت منظمة التعاون الاسلامي معهد المواصفات والمقاييس التركي (SMIIC) الى تشكيل فريق فني من متخصصين في وضع معايير حلال تمثل معظم الدول الاسلامية.

ويقوم هؤلاء المتخصصون بوضع معايير للطعام الحلال ومعايير للهيئات التي تمنح شهادات الحلال، خاصة أن معظم هذه التجارة ترد من بلاد غير اسلامية. ويقول د.دارهيم دالي هاشم رئيس مؤسسة التحالف الدولي لتكامل الحلال في ماليزيا ان معظم الهيئات التي تصدر شهادات الحلال موجودة في دول غير اسلامية.

وأوضح ان نسبة 34٪ من هذه الهيئات موجودة في استراليا، و23٪ في دول اوروبا، و19٪ في اميركا الشمالية، و16٪ في دول آسيوية، و4٪ في اميركا الجنوبية، و4٪ فقط في دول القارة الافريقية.

ويقول د.هاني منصور المزيدي في بحث له في معهد الكويت للابحاث العلمية، صدر مؤخرا وحصلت الانباء على نسخة منه، حول عوائق تجارة الحلال خلال الثلاثين عاما الماضية، ان 6 معوقات تواجه انتشار تجارة الحلال في العالم الاسلامي والغربي.

وقال ان العائق الاول يتمثل في عدم وعي المستهلكين بمفهوم المنتج الحلال، والسبب في ذلك غموض المعلومات من المنشأ حول مكونات المواد الخام المستخدمة في المنتج، والعائق الثاني هو ان معظم حكومات الدول الاسلامية والمستهلكين فيها غير جادين في صناعة الحلال وخدماته، وأضاف ان المعوق الثالث هو جهل المنشآت الغربية بمعايير الحلال، والرابع هو عدم وضوح الفتاوى الاسلامية المتعلقة بالمنتج الحلال بالنسبة للمستهلك والصانع والتاجر، والخامس هو رفض بعض البلدان المصدرة لمنتجات الحلال وأغلبها غير اسلامية لاشراف المراكز الاسلامية على تصنيع المنتج وتحويل الامر الى قضية سياسية.

وقال المزيدي ان المعوق السادس امام تجارة الحلال هو وجود تآمر دولي ضد متطلبات الحلال، وذلك من جانب عدد من دول الغرب بالتعاون مع منظمات اسلامية دولية تحت غطاء «معايير دولية للحلال». ولم تعد منتجات الحلال مقصورة على اللحوم المذبوحة على الطريقة الاسلامية فحسب، وانما تطور الامر لتشمل صناعة الحلال منتجات مستحضرات التجميل والادوية والملابس الشرعية، والمواد الغذائية بمختلف اشكالها من مأكولات ومشروبات، والعطور، والمشروعات الخدمية مثل النقل والسياحة والصحة.

ويشير خبراء الى ان تنوع منتجات الحلال يتيح فرصا اكبر للمستثمرين المسلمين للدخول في هذه السوق الواعدة.